

الليغصم والجلال يشيدان بقرار مجلس الوزراء تعيين المحافظين الجدد

الجدد، مؤكداً على دور المحافظين اداريا واجتماعيا في خدمة ابناء المحافظة. واشاد النائب الجلال بالدور الاجتماعي الكبير الذي يقوم به الشيخ فيصل المالك الصباح، متمنيا له دوام التوفيق والنجاح.



سعد الجلال



سلطان الليغصم

اشاد النائب سلطان الليغصم بقرار مجلس الوزراء بتعيين المحافظين الجدد، معتبرا ان القرار جيد ويساهم في تجديد الدماء في مختلف المحافظات لما لها من دور مهم في البلد والمجتمع الكويتي، معربا عن ارتياحه لان معظم الاسماء الجديدة ليست عليها ملاحظات وخدست البلد في مختلف المجالات.

وخص الليغصم الشيخ فيصل المالك الصباح لما له من دور دبلوماسي واجتماعي، متمنيا لجميع المحافظين الجدد ان يوفقوا في اعمالهم وخدمة اهالي المحافظات.

وفي السياق ذاته، اثنى النائب سعد الجلال على قرار مجلس الوزراء بتعيين المحافظين

الكندري: ابل أكد التزام «السكنية» بتوزيع 12 ألف وحدة سنويا



ياسر ابل وجمال العمر وراكب النصف وفيلس الكندري وسلطان الشمري اثناء اجتماع اللجنة الاسكانية

بين ان مؤسسة الرعاية السكنية تحتاج الى تشريع لرفع رساميل بنك الائتمان لتمويل مشاريع المؤسسة المقبلة، مبينا ان هذا الامر سيعرض على اللجنة الاسكانية ويدرس قبل البت فيه. وعما اذا حدد موعد لجلسة خاصة لمجلس الأمة لمناقشة القضية الاسكانية، ذكر ان تاريخ الجلسة لم يحدد حتى الآن، ولكن من المقرر تحديدها في دور الاجتماع الحالي، معربا عن الامل في ان ينجح المجلس في اصدار قانون يساهم في حل القضية الاسكانية في دور الانعقاد الحالي.

وعن وثيقة مؤتمر الكويت للاسكان، اوضح الكندري ان الوثيقة لم تتحل حتى اللحظة من رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم التي هي اللجنة الاسكانية.

ناقشت لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية في اجتماعها امس مع وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل المشاكل التي تعوق حل المشكلة الاسكانية وكيفية معالجتها. وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري، في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع، ان الوزير ابل اكد للجنة التزام المؤسسة العامة لرعاية السكنية بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا للمواطنين. و اضاف ان اللجنة الاسكانية البرلمانية ستعمل على تعديل بعض التشريعات التي تعوق حل القضية الاسكانية والتي ستساهم في توزيع عدد اكبر يتجاوز الـ 12 الف وحدة سكنية سنويا، مؤكدا ان القضية الاسكانية في طريقها الى الحل الحقيقي الصحيح. و اوضح الكندري ان وزير الدولة لشؤون الاسكان

الكويت تعرضت ظلما لاتهامات بالاتجار بالبشر كامل العوضي: رئيس الوزراء أكد لي تبني الحكومة إنشاء شركات تدير وتنظم عملية استقدام العمالة المنزلية



كامل العوضي متحدثا في المجلس امس (هاني الشمري)

هناك فحوص دورية في فترات معينة يتم الاتفاق عليها بشكل علمي متفق عليه.

واكد العوضي ان الحلول الجزئية والترقيعية التي اتبعت في الماضي لحل مشاكل العمالة المنزلية لم تتسبب إلا في تعميق هذه المشكلة وكانت مجرد ردود افعال مؤقتة يتم بموجبها تجديد فترة الكفالة بضعة أشهر او يتم تقليص فترة التنازل او تديدها او غير ذلك من امور شكلية لا ترقى الى الاهداف المنشودة من جراء انشاء شركة وطنية للعمالة المنزلية.

وبين العوضي ان انشاء شركات العمالة المقترحة ستحقق العديد من الاهداف الاساسية نحو حل المشكلة بشكل جذري، حيث ستعمل هذه الشركات على اختيار الاشخاص المناسبين للعمل في الكويت تحت اشراف سفارة الكويت في البلاد المصدرة للعمالة المنزلية، والمحافظة على حياة ابناء الكويت وتحد من الغلاء الفاحش في تكاليف استقدام العمالة وتمنع الاستغلال المادي للعمالة المنزلية واصحاب البيوت من الكفالة ووقف تلاعب بعض مكاتب الخدم وضبط الاسعار وفق شرائح معينة ومعروفة، بالإضافة الى القضاء على ظاهرة العمالة السائبة التي يعانى منها الشارع الكويتي منذ وقت طويل.

واضاف العوضي انه طالب بإنشاء شركات خاصة باستقدام العمالة المنزلية وليست شركة واحدة فقط وذلك لخلق نوع من التنافسية الامر الذي سيساعد بالرفع في النهاية على المواطن الكويتي.

وختم العوضي مشددا على ان انشاء شركات وطنية للعمالة تحمل مضمونها في اسمها حيث انها تعمل على المحافظة على سمعة الكويت في المحافل الدولية ومنظمات حقوق الانسان التي تراقب ما يحدث في كل الدول فيما يخص العمالة، خاصة ان الكويت التي تتمتع بسيدة عالمية في مجال العمل الخيري والانساني توجه اليها بعض الاتهامات بالاتجار بالبشر، وذلك بسبب اخطاء البعض في ادارة امور العمالة المنزلية.

واضاف ان الشركة الجديدة ستضع ضوابط وآليات عمل وانظمة في كيفية العمل وسيكون هناك تنسيق بينها وبين الدول المصدرة للعمالة المنزلية بالتعاون مع السفارات الكويتية بالخارج. وبين انه من خلال الشركة ستكون هناك اتفاقيات بين حكومة الكويت وحكومات تلك الدول المصدرة للعمالة المنزلية لضمان استخدام نوعية جيدة ومدربة من العمالة المنزلية، مشيرا الى ضرورة تاهيل العمالة وتدريبهم للتدريب الجيد قبل استقدامهم الى الكويت مع الأخذ في الاعتبار العادات والتقاليد الكويتية والتوابت الاسلامية. وردا على سؤال حول دور الشركة في انتشار الكويت من القائمة السوداء بشأن المتاجرة بالبشر قال العوضي ان هناك كفة تم التنسيق لها لعدم استبعاد العمالة لسدى الكفيل من حيث ضمان نزول الراتب في الموعد

وجهت طعناتها الغادرة لأبناء الكويت. وأضاف العوضي ان وزير الداخلية الحالي الشيخ محمد الخالد من أكثر المتحمسين لإنشاء هذه الشركات من قبل وقوع الجرائم التي حدثت مؤخرا، مؤكدا انه يعتبر العمل على تطبيق هذه الفكرة على ارض الواقع خصوصا بعد عمله ان وزارة الداخلية هي التي تبنت هذا المشروع منذ 4 سنوات عندما كنت مديرا عاما للهجرة.

وبين العوضي ان مجلس الوزراء اصدر قرارا بالموافقة على إنشاء شركة للعمالة منذ فبراير 2012، بعد اجتماع للأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاسة وزير المالية وقتها د.مصطفى الشمير وبمشاركة بعض الوزراء وممثلين عن بعض الجهات الحكومية المعنية مثل الوكيل المساعد لشؤون العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والوكيل المساعد لشؤون الشركات والترخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة ووجودي كمدير عام للهجرة وقتها وايضا مدير إدارة العمالة المنزلية ومدير الإدارة القانونية التابعة للإدارة العامة للهجرة، إلا ان المشروع لم يطبق الى الآن على ارض الواقع لأسباب مجهولة!

وقال العوضي ان وزيرة الشؤون منذ الصباح شددت على أهمية إنشاء مثل هذه الشركات اسوة بالمعمول به في غالبية دول العالم، وأكدت انها ستلزم جميع منفعي العقود الحكومية وخاصة المشاريع التنموية والصناعة والزراعة بما فيها الرعي بحصر التعامل مع هذه الشركات في جلب العمالة، مشددة على ضرورة حرص هذه الشركات على استخدام عمالة ماهرة وتدريبها لتتواءم مع متطلبات سوق العمل في الكويت، كما شددت على التنسيق بين هذه الشركات والهيئة العامة للعمل في المستقبل.

وبين العوضي ان انشاء شركات وطنية للعمالة المنزلية يستوجب مشاركة الاكاديميين والخبراء واصحاب الاختصاص في المجالات النفسية والطبية والاجتماعية بما يتوافق مع طبيعة الفحوصات التي سيخضع لها المستقدمون، مؤكدا ان اجتياز المتقدمين للاختبارات لا يعني نهاية المتابعة بل يجب ان تكون

قال النائب كامل العوضي ان سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أكد له توجه الحكومة لتبني فكرة إنشاء شركات تدير وتنظم عملية استقدام العمالة المنزلية وهي الفكرة التي طرحها النائب العوضي في وقت سابق والتي كان قد بار بها منذ ان كان مديرا عاما للهجرة ولاقت موافقة جهات رسمية عديدة لكنها لم تترى النور، موضحا ان كلام سمو الرئيس يثلج الصدر والذي يؤكد اهتمامه بهذه القضية الخطيرة، مؤكدا انها الحل الأمثل لمواجهة المشاكل المتصاعدة من جراء قوضوية استقدام العمالة المنزلية، بحيث تضم هذه الشركات مجاميع مكاتب استقدام العمالة وأغلبية اسهم حكومية تمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة، موضحا ان هذه الشركات لن تلغي عمل مكاتب الخدم بل ستستلمهم تحت جناحها، مشددا على رفض التسبب في تخريب اعمال شريحة مهمة من ابناء الكويت مارست هذه المهنة منذ عقود، مبينا ان الهدف هو الوصول الى اجراءات تعود بالفائدة على الجميع وتخلص هذه المهنة من الشوائب التي نالتها بسبب سوء أداء البعض من ناحية، وضعف الرقابة القانونية من ناحية اخرى.

وأضاف العوضي ان سمو رئيس الوزراء شدد على إعطاء هذا الموضوع اولوية لما له من انعكاسات مباشرة على المجتمع خاصة بعد تصاعد مستوى جرائم الاحتيال، كما له دور مهم في حفظ حقوق العمالة المنزلية الوافدة من تعسف وانتهاك لحقوقهم من بعض المكاتب في الاسر، وان الشركات المقترحة يجب ان تقوم على اسس ودراسات معقدة تأخذ بالحسبان كل التفاصيل المتعلقة بعملية الاستقدام والعمل بدءا من اختيار الدول المصدرة للعمالة الى تقنية اختيار الأشخاص المستقدمين ودراسة اهليتهم مروراً بالدورات التدريبية التي يجب ان يخضع لها المستقدمون قبل استقدامهم ودورات داخلية ايضا بهدف تاهيل المستقدمين وتعريفهم بعادات وتقاليدهم، واستبعاد أي شخص ينجب من خلال هذه الدورات والاختبارات انه يمكن ان يشكل خطرا او تهديدا على حياة المواطنين او أي اخطار اخرى على المستوى العائلي والمستوى الوطني. و اوضح العوضي ان هذه النقاط التي تناولها سمو رئيس الوزراء هي ذاتها الأساس الذي استند اليه في طرح فكرة الشركات قبل 4 سنوات، حيث ان الفحوص والاختبارات التي يخضع لها المستقدمون يجب ان تكون شاملة ومتأنية لتتمثل النواحي النفسية والاجتماعية والطبية بشكل دقيق يضمن وصول العمالة المناسبة للعمل داخل منازل الكويتيين بأسعار مناسبة وتمتع كل من يمكن ان يكون سببا في مأساة أسرة او عائلتها، مذكرا بالجرائم المتكررة التي حدثت في حق ابناء وبنات الكويت وهزت المجتمع الكويتي الذي فقد فلذات اكباده عن سابق إصرار من قبل العمالة المنزلية وخاصة العمالة الإثيوبية التي

وزير الداخلية من أكثر المتحمسين لإنشاء الشركات لعلمه بأن الحد من جرائمهم هو ضمن مسؤوليات وزارته

وزيرة الشؤون وعدت بربط الشركات المستحدثة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

الشركات المقترحة بالهيئة العامة للقوى العاملة والزام العقود الحكومية والصناعة والزراعة والرعي بالتعامل معها

العمير: حريصون على توفير الحماية والدفاع عن موظفي النفط الصانع: رئيس الوزراء قرر إحالة المتورطين في «الداو» إلى النيابة



يعقوب الصانع



د.علي العمير

اجتماع اللجنة بهذا الشأن، مبينا ان اعضاء اللجنة البرلمانية طلبوا مستندات تثبت ان من وقع معه هي شركة شل العالمية وليست شركة شل الكويتية. و اوضح ان من وقع العقد نياية عن شركة شل هو نائب رئيس الشركة العالمية، مؤكدا استعداد شركة نفط الكويت لتزويد اللجنة البرلمانية بكل المستندات التي تثبت ان التعاقد تم مع مسؤول الشركة العالمية.

وعن تلويح امين سر مجلس النواب يعقوب الصانع باستجوابه، قال د.العمير ان النائب الصانع لوح باستجوابه اذا لم يقع بتحويل الفريق الذي ذهب للتفاوض بشأن عقد الدوا الى النيابة العامة، مبينا ان هذا الامر اتخذ فيه اجراءات بتحويل نتائج التحقيق الصادرة عن اللجنة الوزارية الى لجنة قضائية لفحص العقد والتحقق من وجود مسؤولية قضائية وجنائية يتحملها من قام بتوقيع العقد والغاء الصفقة. و افاذ بانه بانتظار رد ادارة الفتوى والتشريع للتحقق من وجود مسؤولية يتحملها البعض، وبالتالي يتم تحويل من

بشأن العقد عرضت على ديوان المحاسبة، معربا عن الامل في ان تتوصل للجنة البرلمانية الى نتائج تعكس ارياح النواب والشارع الكويتي حول هذا العقد وما حدث فيه من تجاوزات. وقال «لا شك ان المبلغ الذي خصص ابتداء لهذا العقد وهو 800 مليون دولار مبلغ كبير»، مضيفا انه لم يصرّف من هذا المبلغ الا ما قدم للخدمات. واستشارت وخدما. وردا على سؤاله حول ما اذا كانت الشركة المتعاقد معها هي شركة شل العالمية ام شل الكويتية، اشار «العمير الى حصول تباين في الآراء خلال

اكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير حرص القطاع النفطي على المال العام وعدم التستر على اي خلل او اي معاملة غير قانونية. وقال الوزير العمير، في تصريح للصحافيين عقب حضوره اجتماع لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية امس للتحقيق في العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية، «نحن حريصون جدا على تقديم كل ما نملكه من معلومات حول العقد وعلى معالجة اي مخالفات اذا ما وجدت وتقويم اي اوجاج». و اضاف «نحن في القطاع النفطي مسؤولون عن توفير الحماية والدفاع عن موظفينا، لاسيما شركة نفط الكويت التي تترى ان هذا العقد ابرم وفقا للاجراءات القانونية وان ما دفع من قيمة العقد هو النصف فقط ولم يدفع المبلغ كاملا». و افاذ الوزير د.العمير بان المردود العائلي والفني الذي تحقق من العقد «كبير الى جانب استفسارات حصلت ونتائج جيدة في مجال المخزون وانتاج الغاز الذي كان يهدف اليه هذا العقد». وذكر ان كل المعلومات

دشتي: متنفذون يريدون تعطيل المجلس

دعا دشتي المواطنين إلى عدم الإصغاء لمثل هذه الشائعات، لافتا الى ان المجلس يقوم بدوره وهناك لجنة الموارد البشرية التي يرأسها النائب يعقوب الصانع تعمل على إنصاف الشباب الكويتي وسترفع تقريرها خلال الفترة المقبلة، وكذلك القضية الإسكانية التي هي رأس أولويات المجلس والحكومة.

وقال ان المحاولات التي تنص في الخارج لزرع الألغام بين الحكومة والمجلس او ذهاب فريق هنا او هناك لولي الامر وتقديم المشورة له بان يحل المجلس ليعتد بذلك تحقيق المصلحة الوطنية وهو يملك هذا الحق، ولكن عندما يجد سمو الامير حفظه الله ان المجلس يحقق ارادة الأمة ويقوم بواجبه التشريعي فإنه دائما يقول لأنبائه النواب ويوجههم بأن يقوموا بدورهم في التشريع والرقابة.

وأشار دشتي الى ان هناك محاولات تضغط وتكثف ترهيبية يقوم بها البعض وكن كتاب نفهم مثل هذه التحركات، ومتأكدون ان هناك الألغام تزرع في طريق تقدم المجلس، ونحن على يقين باننا نسير في حقل الغام، مشيرا الى ان حنكة رئيس مجلس الأمة سرزوق الغانم وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك كانت دائما هي الحكم في نزاع الكثير من هذه الألغام ونحن سائرون في نزاع هذه الألغام نعم نعم.



عبدالحاميد دشتي

«تنمية الموارد»: عمل دؤوب في «الشداية»

وتكاتف كل الجهود لمتابعة إنجاز هذا الصرح العملاق الذي لا يدرك الكثير من أبناء الكويت جمه وضخامة الجهود المبذولة.

قام وفد لجنة الموارد البشرية بمجلس الأمة مع أعضاء اللجنة بزيارة مشروع مدينة صباح السالم الجامعية للتعرف على آخر المستجدات في مراحل إنجاز هذه المدينة والإطلاع على التحديات التي تواجه الكوادر الوطنية العاملة والمشاركة على إنجاز هذا المشروع، وذلك باستضافة مدير البرنامج الإنشائي بجامعة الكويت د.عقبيبة عبدالرزاق رزوقي ومجموعة من مهندسي المشروع. وخلال الزيارة الميدانية قال رئيس اللجنة وأمين سر مجلس الأمة يعقوب الصانع ان أعضاء اللجنة لمسوا العمل الدؤوب والنية الواضحة والجادة لإكمال المشروع بالصورة المثلى، مؤكدا حرص اللجنة على تدليل كل الصعوبات أمام إدارة المشروع



د.عبدالحاميد دشتي ويعقوب الصانع خلال جولتهما في جامعة الشداية